

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١

بياناً لجهاز الهيئة العامة للتنشيط السياحي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وهي القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٧٤ في شأن تنظيم وزارة السياحة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وببناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، تكون لها الشخصية الأهلية، وتتبع وزير السياحة ويكون مقرها مدينة القاهرة.

مادة ٢ — تهدف الهيئة لرفع معدلات النحو في حركة السياحة الدولية إلى مصر وإبراز الصورة الحقيقة لمصر الحضاري ونهضتها الحداثة ومقوماتها السياحية المختلفة، والعمل على إزالة المعوقات التي تعرّض نمو الحركة السياحية، وتشجيع السياحة الداخلية وزيادة الوعي السياحي وربط المواطنين بتراثهم.

مادة ٣ — يكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها مباشرة أوجه الشاء الآتية :

(١) وضع تقويم شامل للقوائم السياحية المتوافرة في جمهورية مصر العربية.

(٢) وضع خطط وبرامج تنشيط السياحة.

(٣) القيام بجميع وسائل الدعابة السياحية إلى جمهورية مصر العربية في الداخل والخارج بكلفة الطرق.

(٤) تقديم المعونة الفنية والتنسيقية والتعاون والمساعدة مع الشركات، والذائات في مجال تنشيط السياحة.

مادة ٤ — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتحتقر بعض السياسة العامة والتي تسير عليها ، ولأن تتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة وله على الأخص :

— إصدار القرارات واللوائح الداخلية و القرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

— وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعمرها وترقيتها وفصلهم وتحديد مرتبتاتهم دون التقيد بالقواعد الحكومية .

— الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامي .

— النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي .

— انتخاب كل مأمور وزير السياحة أو رئيس الهيئة عرضـ من ممـاـئـلـ تـدـخـنـ في اختصاص الهيئة أو يقتربـ الأـعـضـاءـ .

مادة ٥ — يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة رئيس مجلس الإدارة وبمفوضية كل من :

— أحد وكلاء وزارة السياحة يختاره وزير السياحة .

— أحد وكلاء وزارة النقل يختاره وزير النقل .

— رئيس هيئة الطيران المدني .

— أحد وكلاء وزارة الثقافة أو أحد رؤساء هيئاتها يختاره وزير الثقافة .

— رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية ..

— رئيس غرفة شركات وكالات السفر والسياحة .

— رئيس غرفة المنشآت الفندقية .

— رئيس غرفة الحال الدامة السياحية .

— رئيس غرفة محال العadiات والسلع السياحية .

— ثلاثة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحي يختارهم وزير السياحة لمدة عامين قابلة للتجديد .

وللجلس أن يدعى لحضور اجتماعه من يرى الاستعانة بخبرته سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت محدود فيها يتخذه المجلس من قراراته ويصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد مرتبتاته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكذا رأى وزير السياحة ضرورة لذلك ، ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة محيينا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجع رأي الخاتب الذي منه الرئيس .

مادة ٧ — يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارة شئونها وتمثيلها في صاراتها بالأشخاص والهيئات الأخرى وأمام القضاء ، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للهيئة وقرارات مجلس الإدارة .

مادة ٨ — يبلغ رئيس مجلس إدارة قرارات المجلس إلى وزير السياحة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاعتبارها فيما عدا القرارات التي تستلزم صدور قرار من سلطة أخرى وتكون قرارات المجلس نافذة إذا لم يعرض عليها الوزير خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغه بها .

مادة ٩ — مجلس الإدارة أن يفوض بعض اختصاصاته إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه ، وله أن يعهد إلى أي منها بعهدة محددة ، كما يكون له أن يشكل بحاجة فنية من أعضاء المجلس أو غيرهم من يعملون في الحالات التي لها علاقة بأهداف الهيئة .

مادة ١٠ — تكون موارد الهيئة من :

- (١) الاعتدادات التي تخصصها الدولة سنوياً في الميزانية العامة للدولة .
- (٢) الموارد الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .
- (٣) القروض المحلية التي تعقد لصالح الهيئة .
- (٤) الإعاثات والمبادرات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها بما لا يتعارض مع أهداف الهيئة .

مادة ١١ — يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

مادة ١٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما مذكورة في الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٠١ (أول مارس سنة ١٩٨١)

أنور العدادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١

بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة

للتنشيط السياحي :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم

وزارة السياحة والآثار :

وعلى ما عرضه وزير السياحة والآثار :

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد (٤ - البند الخامس) و(٥) و(٧) من قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة (٤ - البند الخامس) :

النظر في كل ما يرى الوزير المختص بشئون السياحة أو الرئيس التنفيذي للهيئة
عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

مادة (٥) :

يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة الوزير المختص بشئون السياحة وبعضوية كل من : أحد شاغلي الوظائف القيادية بوزارة السياحة من المستوى الوظيفي الممتاز أو العالي يختاره الوزير .

الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة (مقرراً) .

رئيس سلطة الطيران المدني .

الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار .

الرئيس التنفيذي لهيئة المتحف المصري الكبير .

المستشار القانوني للوزير .

رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للفنادق السياحية .

رئيس مجلس إدارة غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

رئيس مجلس إدارة غرفة المنشآت الفندقية .

أربعة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحي يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح الوزير المختص بشئون السياحة لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد .

ويصدر بتحديد مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون السياحة .

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة به سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت معدود فيما يتخذه المجلس من قرارات .

مادة (٦) :

يكون للهيئة رئيس تنفيذي ، يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح الوزير المختص بشئون السياحة ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويحدد القرار معاملته المالية .

يتولى الرئيس التنفيذي للهيئة متابعة تنفيذ خطة وسياسة مجلس الإدارة ، ويعاونه في ذلك عدد كافٍ من الفنيين والإداريين وفقاً للهيكل الإداري للهيئة ، ويكون مسؤولاً أمام المجلس عن سير أعمال الهيئة فنياً وإدارياً ومالياً ، ويتولى على الأخص ما يأتى :

- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
 - ٢ - المشاركة في وضع الخطة التي تساهم في تحقيق خطة عمل الهيئة .
 - ٣ - إعداد برامج تدريب وتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية .
 - ٤ - اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة وجداول أجور العاملين ، وإعداد مشروعات اللوائح والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية ومعايير ترتيب وتوصيف الوظائف .
 - ٥ - إعداد مشروع الميزانية التقديرية السنوية والحساب الختامي للهيئة .
 - ٦ - إعداد تقارير دورية عن أنشطة الهيئة ورفعها إلى مجلس الإدارة .
 - ٧ - القيام بالأعمال أو المهام التي يكلفه بها مجلس الإدارة .
- ويتولى الرئيس التنفيذي عن رئيس مجلس إدارة الهيئة في تمثيل الهيئة أمام القضاء ، وفي صلاحتها بالغير .

(المادة الثانية)

تلغى المادة (٨) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ ذي الحجة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٩ يوليه سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبوبي